

قرار
لوزيرة الاقتصاد والمالية رقم 9.359.2022 بتاريخ 07/11/2022
بشأن فتح باب الترشيح لشغل مناصب مسؤولية شاغرة
بمديرية المنشآت العامة والخصوصية

وزيرة الاقتصاد والمالية؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية،
حسبما وقع تغييره وتتميمه؛
وعلى المرسوم رقم 2.07.995 الصادر في 23 من شوال 1429 (23 أكتوبر 2008) بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة الاقتصاد والمالية،
حسبما وقع تغييره وتتميمه؛
وعلى المرسوم رقم 2.11.681 الصادر في 28 ذي الحجة 1432 (25 نونبر 2011) في شأن كفاءات تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح
بالإدارات العمومية؛
وعلى قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 1393.11 الصادر في 21 من جمادى الآخرة 1432 (25 ماي 2011) بشأن إحداث وتحديد
اختصاصات الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية لوزارة الاقتصاد والمالية كما تم تغييره وتتميمه.

قرر ما يلي:

المادة 1: يفتح باب الترشيح لشغل مناصب المسؤولية الشاغرة بمديرية المنشآت العامة والخصوصية التالية:

- قسم الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- مصلحة النقل السككي والبريد والاتصالات؛
- مصلحة الدراسات الاستراتيجية؛
- مصلحة التدقيقات الخارجية.

المادة 2: يفتح باب الترشيح لتقلد مهام رئيس قسم في وجه الموظفين والموظفات والأعوان المتعاقدين العاملين بوزارة الاقتصاد والمالية
الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- أن يكونوا مرتبين، على الأقل، في درجة متصرف من الدرجة الثانية أو في إطار مهندس دولة أو في إحدى الدرجات ذات ترتيب
استدلالي مماثل؛
- أن يكونوا حاصلين، على الأقل، على شهادة أو دبلوم يسمح بولوج درجة متصرف من الدرجة الثالثة أو درجة مماثلة؛
- أن يتوفروا، على الأقل، على أربع (4) سنوات من الخدمة بصفة مرسوم أو خمس (5) سنوات بالنسبة للأعوان المتعاقدين بإدارات
الدولة والجماعات الترابية؛
- أن يكونوا قد مارسوا مهام رئيس مصلحة.

كما يفتح باب الترشيح في وجه الموظفين والموظفات والأعوان المتعاقدين المزاولين لمهام رئيس قسم بوزارة الاقتصاد والمالية في تاريخ
الإعلان عن شغور منصب رئيس قسم بمديرية المنشآت العامة والخصوصية.

المادة 3: يفتح باب الترشيح لتقلد مهام رئيس مصلحة في وجه:

- 1- الموظفين والموظفات والأعوان المتعاقدين العاملين بوزارة الاقتصاد والمالية الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:
 - أن يكونوا مرتبين على الأقل، في درجة متصرف من الدرجة الثانية أو في إطار مهندس دولة، أو في إحدى الدرجات ذات ترتيب استدلالي مماثل؛
 - أن يكونوا حاصلين على الأقل، على شهادة أو دبلوم يسمح بولوج درجة متصرف من الدرجة الثالثة أو درجة مماثلة؛
 - أن يتوفروا على الأقل، على سنتين (2) من الخدمة الفعلية بصفة مرسوم أو ثلاث (3) سنوات بالنسبة للأعوان المتعاقدين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية.

2- الموظفين والموظفات والأعوان المتعاقدين العاملين بوزارة الاقتصاد والمالية المزاولين لمهام رئيس مصلحة في تاريخ الإعلان عن شغور منصب رئيس مصلحة بمديرية المنشآت العامة والخصوصية.

كما يمكن استثناء من أحكام الفقرة السابقة، أن يترشح لتقلد مهام رئيس مصلحة، الموظفون المرسمون والأعوان المتعاقدون العاملون بوزارة الاقتصاد والمالية، المرتبون في درجة متصرف من الدرجة الثالثة أو في إحدى الدرجات ذات ترتيب استدلالي مماثل، المتوفرون على أقدمية لا تقل عن خمسة عشرة (15) سنة من الخدمة الفعلية بإدارات الدولة أو الجماعات الترابية، منها أربع (4) سنوات، على الأقل، في الدرجة المذكورة.

المادة 4: تحدد بطاقات الوظائف المرفقة بهذا القرار المهام والشروط والكفاءات المطلوبة بالنسبة لكل منصب.

المادة 5: تتكون الوثائق المطلوبة للترشيح من:

- 1- طلب الترشيح؛
- 2- استمارة الترشيح التي يمكن تحميلها عبر الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والمالية (<http://emaliya.finances.gov.ma>) وتتضمن:

- سيرة ذاتية تتضمن مؤهلات المرشح ونبذة عن مساره المهني وكذا الوظائف التي زاولها؛
- برنامج العمل والمنهجية التي يقترحها المرشح لتدبير الوحدة الإدارية المعنية وتطويرها والرفع من أدائها؛
- موافقة المدير الذي ينتمي إليه المرشح مع ابداء رأي رئيسه المباشر في كفاءته المهنية.

المادة 6: ترسل ملفات الترشيح، مصحوبة بصورة فوتوغرافية حديثة العهد، تحت إشراف السلم الإداري، إلى مديرية الشؤون الإدارية والعمامة، في أجل أقصاه 22 Juii 2022

المادة 7: تتولى لجنة معينة بقرار لوزير الاقتصاد والمالية، عملية انتقاء الملفات المستوفية لشروط الترشيح وكذا إجراء مقابلة الانتقاء.

المادة 8: يعين المرشحون والمرشحات الذين تم انتقاؤهم لمزاولة مهامهم، بقرار لوزير الاقتصاد والمالية.

المادة 9: ينشر هذا القرار على بوابة الخدمات العمومية (www.emploi-public.ma) وعلى الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والمالية (<http://maliya.finances.gov.ma>) و بمقرات الوزارة.

وحرر بالرباط في 07 Juii 2022

الإمضاء وزير الاقتصاد والمالية

نادية فتاح